

أكد أنه بعدها يمكن الحديث عن آليات محاسبة المهدي لـ «الأنباء»: «التخطيط» دخلت طوراً جديداً من المتابعة لمحاسبة المقصرين

ورداً على سؤال عن الجهات الأكثر التزاماً بالمسار التعمري بين المهدي أن وزارة الخارجية من الجهات التي ترفع لها القبعات على خلاف بعض الإدارات البعيدة كل البعد عن هذا المسار.

بدء التنسيق والتعاون مع جهاز متابعة الأداء، لافتاً إلى أنه مع نهاية العام الحالي سنبداً بالتأكد من فعالية نظام المتابعة، وبعدها يمكن الحديث عن آليات محاسبة خصوصاً وأن المشاريع التي يتم التعامل معها هي مشاريع على مستوى دولة وبالتالي لا بد من أن تأخذ الوقت الكافي لكي ينجز العمل بها على أكمل وجه.

وذكر المهدي أن الأمانة تمتاز بارتباطها بكافة أجهزة الدولة وتقوم بالتنسيق مع كافة جهات الدولة والجهات الخارجية والجهات الداعمة والمجالس وتسير في مجموعة من الخطوط وليس في خط واحد، لافتاً إلى أنهم يقومون بمناقشة الخطط التي تضعها هذه الجهات ومدى مواءمتها للرؤية السامية، موضحاً بأن «لكل جهة خطتها الاستراتيجية التي يجب أن تتلاءم مع مسار الخطة التعمرية».

رندى مريعي

أكد الأمين العام للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالإجابة د. خالد المهدي أنه «لا بد من ضبط نظام المتابعة بطريقة صحيحة كي تتم محاسبة من يقوم بالتقصير وتعطيل مسار المشاريع التعمرية متسائلاً «كيف نحاسب من لا نتابعه»، مشيراً إلى أن وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هناد الصبيح هي أفضل من يقوم بالمتابعة في الوقت الراهن، وهي شديدة الحرص على متابعة أداء الجهات المعنية بالمشاريع التعمرية».

وقال المهدي في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن الأمانة العامة دخلت طوراً جديداً من المتابعة باعتبارها أنظمة جديدة كما أنها بدأت بتفعيل القوانين الحقيقية للمتابعة وعليه كان



خالد مهدي

العنزي أكد أنها أولوية خلال السنوات الثلاث المقبلة إزالة التعديات عن البيئة البحرية ليست عشوائية أو تستهدف أشخاصاً

المباشر التي تمت أخيراً على البيئة الساحلية بلغت 3 تعديات تركت على أقامة حواجز ومصداً مائة وستة وخمسة عشر، مبيناً أن الأسبوع المقبل سيشهد حملة إزالة تعدد كبير على ساحل المنطقة الجنوبية.

وعن العينات التي تاخذها البيئة من التعديات لفضحها ومن ثم اختفاء نتائج هذه العينات، قال العنزي إن هذا غير صحيح، مضيفاً أن أي فريق تابع للبيئة يأخذ عينات بعد أن يرصد تعدياً على البيئة ويعمل على إعداد تقرير فني وفي حال اقتضت فيه المخالفة بفتح تحقيق فوري فيه بشكل مباشر ثم يحال إلى النيابة العامة، مؤكداً عدم وجود استثناءات بهذا الشأن لدى الهيئة، مضيفاً بشأن المياه الملوثة التي رصدت أخيراً وهو تصرف إلى البحر عبر مجرى مياه الأمطار في منطقة أبو الحصانة أنها مياه صرف صحي وتم اتخاذ الإجراء اللازم بشأنها.

على البيئة ستقدم للنيابة هذا الأسبوع. ولفت إلى أن الإحالة للنيابة العامة اليوم ليست لتوجيه الاتهام للمخالف فقط وإنما وقف التعدي وإصلاحه وإرجاع الوضع كما كان عليه، مشيراً إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار اليوم وجود قانون بيئي في البلاد يجرم المخالف، داعياً الجهات الحكومية والخاصة التي لديها نشاطات لها علاقة بالبيئة البحرية أو الساحلية إلى ضرورة الإلتزام لاهمية وجود تصاريح وموافقات رسمية على الأعمال في هذه الامكان والا سيعتبر أي نشاط خرقاً واضحاً لقانون حماية البيئة.

وحول ما إذا كانت الهيئة قد أحالت وزارة المالية للنيابة كونها الجهة المعنية بمنح التراخيص للشالبيات، قال العنزي إن الوزارة بحكم عملها تشرف على كل عقود املاك الدولة المبرمة مع الأشخاص ومنها مع أصحاب الشالبيات، مشيراً إلى أن الهيئة لم تحل الوزارة إلى النيابة وإنما وجهت الوزارة بتشكيل مباشر للقيام بواجباتها في إزالة التعديات خارج نطاق العقد الموقع مع الأشخاص، لافتاً إلى أنه في حالة عدم استجابة الوزارة لتوجيهات الهيئة فسي ازالة التعديات سنصدر قرار الإحالة إلى النيابة حسبما نص عليه قانون البيئة باعتبار الوزارة الجهة المانحة لترخيص الشالبيات وعليها تحمل المسؤولية.

وأضاف أن كل جهة صاحبة ترخيص أو تصد ترخيصاً مباشراً هي المسؤولة عن تطبيق قانون حماية البيئة اليوم، مشيراً إلى الإزالات

دارين العلي

أكد نائب مدير عام الهيئة العامة للبيئة للشؤون الفنية محمد العنزي أن الأولوية المطلقة للهيئة خلال السنوات الثلاثة المقبلة ستكون للبيئة البحرية والساحلية مع البدء بالبحرية، وذلك ما تتعرض له هذه البيئة من تعديات ومخالفات، لافتاً إلى أنه سيتم تطبيق القانون البيئي الجديد على هذه المناطق بحثاً فريده.

وشدد في تصريح صحفي على ضرورة تفعيل القوانين البيئية التي تتحرك باتجاه التعديات على البيئة وفق توجهات الأشخاص، لافتاً إلى أن الهيئة هي هيئة رقابية فنية منوط بها تطبيق القانون 42 لعام 2014، وتتعامل وفق هذا القانون بمهنية واحترافية مع الجميع وبكل شفافية.

وأوضح العنزي بشأن ما تم تداوله حول الإزالات التي تمت تجاه التعديات على البيئة الساحلية مؤخراً، أن أولوية الهيئة حالياً هي البيئة البحرية وسواحل الكويت وفق القانون وهذا لا يعني عدم الاهتمام بباقي مواد القانون، ولفتم إلى أن حملة إزالة التعديات على البيئة البحرية ليست عشوائية كما أنها لم تكن تستهدف أشخاصاً معينين، مبيناً أن الهيئة منذ فترة تعمل على الإزالة وتطبيق القانون على الجميع. وقال إن الهيئة طبقت ومستمرة في تطبيق القانون على جهات الدولة قبل تطبيقه على الأفراد، وأول الاحالات التي قدمناها للنيابة العامة كانت تخص وزارات الدولة ومستمر، وهناك 4 إحالات لوزارات وبعض تعديات الأفراد



(هاني عبدالله)

نورية السداني متوسطة م. فيصل الحساوي وم. علي الخشاب والحضور خلال الجولة

الحملة انطلقت من منطقة الروضة وستشمل جميع المناطق في البلاد «الزراعة» تطلق «الواقع والطموح» لتطوير الحدائق



نورية السداني متوسطة خلال اللقاء



نورية السداني وم. فيصل الحساوي وم. علي الخشاب خلال جولة بالحدائق

قصيره بإذن الله، مختتماً كلمته داعياً أن يوفقنا الله وإياكم لما فيه خير الوطن اليوم إلى صباح السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد وسمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الاحمد.

من جانبها، قالت المستشارة الاجتماعية وعضو مؤسس لجمعية الروضة وحوالي التعاونية نورية السداني: إننا بحاجة إلى صدمات الفرحة أكثر من صدمات الحزن، واليوم نعيش صدمة فرح مشرقة في حياة مجتمعنا.

وأضافت السداني: إن التواصل الحكومي المجتمعي يبرز لنا أهمية التعاون، فالسلبية لا تنتج الثمار، ولكن الإيجابية هي التي تنتج كل ما هو جميل في الحياة.

وأشادت السداني بمبادرة مدير عام الهيئة الرائعة في تلبية دعوة جمعية الروضة وحوالي التعاونية، مستذكرة في ذلك الطريق الجديد دعوتنا، داعياً الله أن يحفظ وطننا بقيادة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد، وولي عهده الأمين الشيخ نواف الاحمد.

«الواقع والطموح»، وبحضور رئيس مجلس إدارة جمعية الروضة وحوالي التعاونية م.علي الخشاب والمستشارة الاجتماعية وعضو مؤسس لجمعية الروضة وحوالي التعاونية نورية السداني وعدد من اهالي منطقة الروضة، ان الأفعال خير من الاقوال والتعاون يعني الإنجاز، ومن هنا نبدأ في تعاوننا جميعاً حكومة وجمعيات تعاونية ومواطنين، مبيناً أن التعاون يصل بنا إلى تحقيق هدفنا في كويت خضراء يتمتع بها الإنسان من بيئة نظيفة، وترويج للنفس، وجمال

إشارة م. الحساوي بدأنا إطلاق المرحلة الأولى من تطوير حدائق الكويت والتي تشتمل على 39 حديقة، ثم تتوالى المراحل واحدة تلو الأخرى حتى تكتمل مسيرة العمل.

وذكر: أمامكم الواقع والمستقبل تجسده الصور المعروضة لحدائق الروضة، وهو واقع اليوم ومستقبل التطوير خلال مدة زمنية

م. الحساوي: المرحلة الأولى من الحملة تشتمل على 39 حديقة



السداني: نحن بحاجة إلى صدمات الفرحة فالإيجابية تنتج كل ما هو جميل في الحياة

وذكر: أمامكم الواقع والمستقبل تجسده الصور المعروضة لحدائق الروضة، وهو واقع اليوم ومستقبل التطوير خلال مدة زمنية



محمد العنزي

نقابتا «الشؤون» و«الصحة» تدعمان اللجنة المكلفة بإدارة اتحاد العمال

النقابتين في الانتخابات القادمة، والتي سيتم من خلالها تحديد المنظمات النقابية للاتحاد العام لعمال الكويت من يمثلها في المجلس التنفيذي، للمحافظة على وحدة الصف وتماسك حركتنا النقابية حتى تستمر الإنجازات والمكاسب للحركة العمالية والمحافظة على مصالح المنظمات النقابية وعلى دور الحركة العمالية الكويتية الرائدة في المنطقة، مشيرين إلى أن قرارات المؤتمر العام ملزمة لجميع المنظمات الأعضاء بالاتحاد حسب نص المادة (30) من دستور الاتحاد العام لعمال الكويت.

برنامج تدريبي لتطوير قدرات موظفي «الشؤون»

رعاية وحضور وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية د.مطر المطيري وبحضور وكيل المساعد لقطاع التنمية علي الرومي ومدير عام شركة المجد العالمية د.عيسى السعدي.

وأشار العمار إلى استمرار إدارة المرأة والطفولة ممثلة عن وزارة الشؤون في تحقيق هذا التعاون المشترك مع القطاع الخاص بعد أن نجحت في استقطاب أفضل المعاهد المتخصصة وبيوت الخبرة في التنمية البشرية في الكويت لتقديم دورات تدريبية في التنمية البشرية وتنمية القدرات المهنية والفكرية وتعزيز الأدوار الإنتاجية للعاملين في الوزارة.

كريم طارق

أكد كل من السكرتير العام لنقابة الشؤون عبدالعزيز المطيري ورئيس نقابة «الصحة»، حسين العازمي أن النقابتين تقدمان جميع أنواع الدعم والمساندة للجنة الخماسية برئاسة يحيى الدوسري لإدارة الاتحاد العام للنقابات بصفة مؤقتة والإعداد للمؤتمر الطارئ لانتخاب مجلس تنفيذي جديد بعد قرار المؤتمر العام بحل المجلس التنفيذي.

وأعلن المطيري والعازمي عن مشاركة

كريم طارق

أكد مدير إدارة المرأة والطفولة ناصر العمار حرص وزارة الشؤون على تحقيق الشراكة والمسؤولية الاجتماعية من خلال التعاون مع القطاع الخاص وذلك بتنظيم برامج تدريبية تنموية مع مؤسسات القطاع المميزة بهدف تطوير قدرات العاملين في الوزارة. جاء ذلك في تصريح صحفي له مساء أمس الأول على هامش حفل تدشين التعاون بين وزارة الشؤون وشركة مجد لإقامتها برنامجاً تدريبياً متكامل لموظفي الوزارة، وذلك تحت



في حديقة جمال عبدالناصر

أهالي جابر الأحمد يعتزمون الاعتصام مجدداً «السكنية» تستدعي الدفعة الـ 4 وبعضاً من الـ 5 لتسلم إيصال التيار لبيوت «جابر الأحمد»

2014 مضيفة أن على المواطنين مراجعة مبنى المؤسسة إدارة خدمة المواطن ابتداءً من اليوم على أن يتم الإعلان عن باقي الدفقات لاحقاً، وفيما يلي أرقام البيوت: 797 - 796 - 715 - 714 - 802 - 801 - 800 - 799 - 798 - 802 - 804 - 803 - 807 - 806 - 805 - 804 - 803 - 812 - 811 - 810 - 809 - 808 - 812 - 811 - 810 - 809 - 808 - 817 - 816 - 815 - 814 - 813 - 822 - 821 - 820 - 819 - 818 - 827 - 826 - 825 - 824 - 823 - 832 - 831 - 830 - 829 - 828 - 837 - 836 - 835 - 834 - 833 - 842 - 841 - 840 - 839 - 838 - 847 - 846 - 845 - 844 - 843 - 848 - 847 - 846 - 845 - 844 - 843 - 908 - 907 - 896 - 895 - 848 - 913 - 912 - 911 - 910 - 909 - 913 - 912 - 911 - 910 - 909 - 918 - 917 - 916 - 915 - 914 - 923 - 922 - 921 - 920 - 919

بهذه الصورة، مطالبين الجهات المعنية إعادة النظر بشأن مشاكلهم التي لم تقتصر على الكهرباء فقط وإنما امتدت إلى حالات السرقة المتكررة وسوء البنائين في بعض البيوت. إلى ذلك استعدت المؤسسة العامة للرعاية السكنية المواطنين المخصص لهم بيوت حكومية بمدينتي (جابر الأحمد) قطاع (2) وبخلاء قرعة التوزيع بالدفعة الرابعة بالكامل وبعض بيوت الدفعة الخامسة لتسلم كتب إيصال التيار الكهربائي.

وقالت المؤسسة في بيان صحفي أمس إن الدفعة الرابعة دخلوا قرعة التوزيع بتاريخ 1 ديسمبر 2014 والدفعة الخامسة بتاريخ 8 ديسمبر

العامة للرعاية السكنية حسب وصفهم. وأكدوا أنهم طالبوا أكثر من مرة في أوقات سابقة المسؤولين والجهات المعنية بتوفير الكهرباء لتقسيم القطاعين، وقالوا أنهم التقوا بوزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل، الذي وعد بمقابلة وزير الكهرباء والماء لحل مشكلة توصيل التيار الكهربائي لقسائم القطاعين، وإمكانية إيصال التيار بشكل مؤقت من خلال القطاعات الأخرى أثناء فترة العمل على تنفيذ الحفر حتى يتسنى للمواطنين استخدام بيوتهم مؤكداً أنهم ستموا من وعود المسؤولين المتكررة ولم يتوقعوا أن تكون مدة الانتظار لتوفير الكهرباء

عبر عددهم فاطمي القطاعين n1 وn3 في مدينة جابر الأحمد السكنية عن استيائهم إزاء أزمة إيصال التيار الكهربائي للقسائم هناك، حيث أعلنوا عدة توجههم إلى عمل اعتصام آخر في الأيام القليلة المقبلة بعد أن حصلوا على ردود من عدة جهات معنية بشأن إيصال التيار الكهربائي لقسائمهم وفوجئوا بالمدسة المحددة لتوفير الكهرباء، حيث ذكر أن إيصال التيار الكهربائي يستغرق عامين «730 يوماً» وذلك حسب النظم واللوائح ورد في الكتب الرسمية من تلك الجهات مما يكشف زيف وعود مسؤولي المؤسسة

عادل الشنان